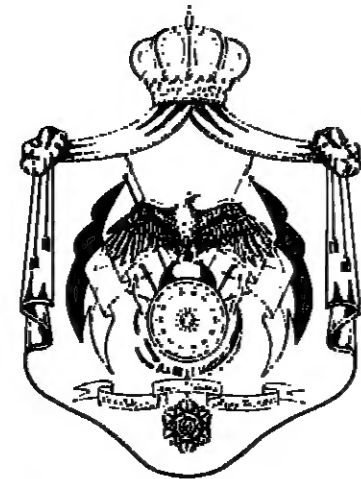


هكذا عند الاصل

١١

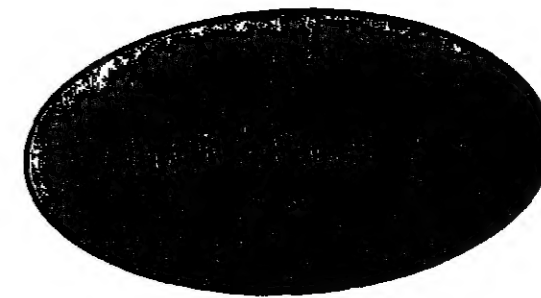


الأبلة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٧ ذو القعدة سنة ١٤١٧ هـ. الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤١٩٢



توزع من قبل وزارة المالية

طبع في المطابع العسكرية



# الجريدة الرسمية

## فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
١١٤٤	- قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ قانون مرآة المصنعات المرآة والمسموعة
١١٥٢	- قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ قانون نقابة للتأمين
١١٧٧	- قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٧ قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاصصال الخيرية
١١٨٠	- قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة
١١٨٢	- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون العمل
١١٨٤	- قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٧ قانون جامعة البلقاء التطبيقية
١١٩١	- نظام رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام الغرف التجارية
١١٩٤	- نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين في المعهد القضائي الأردني
١١٩٦	- نظام رقم ١١ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني
١٢٠٠	- نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الأردني
١٢٠٤	- نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام القام الاجهزة الحكومية في الضفة الغربية
١٢٠٦	- نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام الملاكات الموحدة للموظفين
١٢٠٨	- نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٧ نظام معدل لنظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين
١٢١٠	- بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال الخدمات الطبية
١٢١٢	- بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال الصيدلة والدواء
١٢١٤	- اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١٢١٤	- الشروط الصحية لانتاج المواد البلاستيكية المستعملة للمواد الغذائية أو الدوائية أو مياه الشرب

هكذا منه الأصل

أو  
ان

ما

ية

يل

لك

## نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي وأمر باصداره واضافته  
الى قوانين الدولة:-

قانون رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٩٧

قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة لسنة ١٩٩٧ ) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الاعلام

الوزير : وزير الاعلام

المجلس : مجلس مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة .

الرئيس : رئيس المجلس

المراقب : كل من تباط به صلاحية مراقبة المصنف بقصد اجازته .

المصنف : كل مادة مرئية او مسموعة مسجلة على شريط او اسطوانة او بأي وسيلة اخرى .

عرض المصنف: هو عرضه في مكان عام، او دار مخصصة لعرض المصنفات، او بيعه، او تأجيره، او توزيعه، او تداوله، او اعداده او انتاجه كليا او جزئيا لاي من هذه الغايات .

المكان العام: كل مكان او بناء او ساحة او طريق يرتاده الاشخاص او يباح المرور به او الدخول اليه في أي وقت وبغير قيد او كان مقيدا بدفع مبلغ من النقود او يستعمل لاي اجتماع او حفل عامين .

المادة (٣):

- أ- لايجوز لاي شخص او جهة او محل او دار للعرض ان يعرض أو يسمح بعرض أي مصنف مالم يكن مرخصاً له بعرض المصنفات وان يكون المصنف الذي يعرضه مجازاً من المجلس.
- ب - يحظر على أي جهة تنتج المصنفات كليا أو جزئيا داخل المملكة عرضها أو السماح بعرضها ما لم تكن مجازة من المجلس.

المادة (٤):

يشكل المجلس برئاسة المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر، وعضوية أربعة أعضاء آخرين من موظفي الحكومة أو غيرهم، يعينهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.

المادة (٥):

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

أ- وضع الأسس العامة لرقابة المصنفات في المملكة بما في ذلك معايير الرقابة.

هكذا تمت الاصل



- ب- النظر في القضايا التي تدخل ضمن اختصاصه والتي يعرضها عليه الوزير أو المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- ج- الموافقة على ترخيص دور العرض والمحلات الخاصة بعرض المصنفات.
- د- تحديد شروط إدخال المصنفات بأنواعها المختلفة واقتنائها وعرضها.
- هـ- تحديد ساعات العرض، في دور العرض والأماكن العامة.

## المادة (٦) :

- يختص المجلس بالرقابة على كل مصنف يرد إلى المملكة أو ينتج فيها باستثناء المؤسسات الرسمية ويحق له في سبيل ذلك القيام بما يلي:-
- أ- مسح أي جزء من المصنف مخالف لمعايير الرقابة أو حذفه قبل الإجازة.
- ب- منع عرض أي مصنف مخالف لمعايير الرقابة، إذا كان وارداً من خارج المملكة، وإشعار صاحبه أو مستورده بذلك، والطلب منه تصديره عن طريق السلطة المعنية، وإذا تخلف عن ذلك لمدة ثلاثة أشهر بعد تاريخ الإشعار، يصادر المصنف ويتلف بإشراف لجنة يعينها المجلس لهذه الغاية.
- ج- مصادرة أي مصنف أنتج محلياً، إذا كان مخالفاً لمعايير الرقابة، ويتلف بإشراف لجنة يعينها المجلس لهذه الغاية.

## المادة (٧) :

- أ- يقدم طلب إجازة المصنف إلى مدير عام المطبوعات والنشر ويكون صاحب الطلب مسؤولاً عن أي تحريف أو تزوير في أي من البيانات الخاصة بالمصنف وعن أي نزاع قد ينشأ بسببه تجاه حق الغير فيه، سواء كان ذلك قبل إجازة المصنف من المجلس أو بعد ذلك.
- ب- إذا قرر المجلس عدم إجازة المصنف المستورد، فعليه أن يعطي صاحبه شهادة بعدم إجازته، وإعادة تصديره إلى خارج المملكة وفقاً للتشريعات المعمول بها.

## المادة (٨) :

- للمجلس بناء على تنسيب من الوزير أو الرئيس أن يلغي العمل بإجازة أي مصنف، وعلى صاحبه وقف عرضه فور تبليغه بذلك وإعادة تصديره إلى خارج المملكة إذا كان مستورداً خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بإلغاء قرار الإجازة وفقاً لتشريعات التصدير المعمول بها، وللمجلس مصادرة المصنف إذا كان من إنتاج محلي.

## المادة (٩) :

- كل مصنف للاستعمال الشخصي مضى على إجازته ثلاثة أشهر فأكثر، ولم يرَاجع صاحبه المجلس لتسلمه، يتلف بإشراف لجنة يعينها المجلس.

## المادة (١٠) :

- يستولى لحساب خزانة الدولة بدل رقابة على جميع المصنفات ويحدد مقدار ذلك اللبدل والاعفاء منه بنظام يصدر لهذه الغاية.

هكذا عند التصديق

## المادة (١١):

يحظر عرض أي مادة مسجلة من المواد المرسلة عبر الفضاء، في دور العرض أو الأماكن العامة، أو المحلات الخاصة بعرض المصنفات، ما لم تكن مجازة من المجلس.

## المادة (١٢):

تخصص مكافأة مالية شهرية لأعضاء المجلس، ويحدد مجلس الوزراء مقدارها بتتسيب من الوزير.

## المادة (١٣):

يكلف المجلس المراقبين المؤهلين لرقابة المصنفات وتدفع لهم المكافآت المالية التي يقررها الوزير بتتسيب المجلس.

## المادة (١٤):

- أ. لرئيس المجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنفات.
- ب. يعتبر المكلف من الضابطة العنلية وله الاستعانة بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك.
- ج. على محل عرض المصنفات إبراز إجازة أي مصنف أو صورة عنها لأي مكلف.
- د. يضع المكلف تقريراً عن كل محل يفتشه يرفعه إلى المجلس والذي له اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
- هـ. للرئيس أو المراقب المكلف وقف عرض أي مصنف أو إغلاق محل عرض المصنفات حين صدور قرار المجلس أو المحكمة.

## المادة (١٥):

- أ. يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ثلاثة أشهر، أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين بالإضافة إلى مصادرة المصنف، كل من :-
- أ- عرض مصنف أو أي جزء منه، لم يصدر المجلس إجازة بعرضه.
- ب- عرض مصنف دون أن يكون مرخصاً له بعرض المصنفات
- ج- عرض مصنف وعبث به بعد إجازته من المجلس بما في ذلك الإضافة أو الحذف بأي صورة من الصور، أو أدخل التزوير على بيانات المصنف.
- د- عرض المصنف بعد إبطال العمل بإجازته.

## المادة (١٦):

- أ. تضاعف العقوبة في حالة تكرار المخالفة.
- ب. إذا تكررت ارتكاب المخالفة أكثر من مرتين تضاعف العقوبة بحدها الأقصى.
- ج. للمحكمة إغلاق دار العرض للمدة التي تراها مناسبة.

## المادة (١٧):

كل من أنتج أو صور مصنفاً أو أي أجزاء من أي مصنف داخل المملكة، وكان يحتوي على أمور مخلة بالقيم الدينية، أو الأخلاق والآداب العامة، أو بأمن الدولة، أو قام بعرضه أو توزيعه أو بيعه أو ترويجه أو تأجيله أو تداوله أو سمح لغيره بذلك، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار

هكذا حكم لأصل

ولاتزيد على (٣٠٠٠) دينار بالاضافة الى الغاء الترخيص إذا كان  
المخالف مرخصا له بانتاج المصنفات أو تصويرها . ومصادرة المادة  
المخالفة والأدوات التي أنتجت بها.

## المادة (١٨):

لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون  
بما في ذلك تنظيم عقد إجتماعات المجلس واتخاذ القرارات وتشكيل  
اللجان التي تساعد المجلس في اداء مهامه.

## المادة (١٩):

يلغى قانون مراقبة أشرطة السينما رقم (٥٢) لسنة ١٩٥١ والتعديلات  
التي طرأت عليه.

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩١٧-٢-١٥

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء بالوكالة وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النور	وزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الدكتور عوض خليفات	وزير الاشغال العامة والاسكان وزير الخارجية بالوكالة المهندس عبدالهادي المجالي
وزير المعدل عبدالكريم الدغمي	وزير البريد والاتصالات وزير المالية بالوكالة جمال الصرايهره	وزير المياه والري المهندس سمير قموار
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الخراف	وزير السياحة والآثار الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طبعشات
وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الخويصب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل
وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس	وزير التنمية المهندس منير صويسر	وزير المعمل الدكتور عبدالحافظ الشخاينة
وزير دولة مفلح الرهيمي	وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير دولة ووزير الشباب بالوكالة محمد عوده نجادات	وزير التربية والتعليم الدكتور منذر المصري
وزير الاسلام الدكتور مروان المشير	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال ناصر	وزير النقل المهندس ناصر الوزي

هكذا من النص



## مخبر المحسن الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٩٧

قانون نقابة الفنانين

### المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون نقابة الفنانين لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### المادة (٢)

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الثقافة
الوزير :	وزير الثقافة
النقابة :	نقابة الفنانين المؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون
النقيب :	نقيب الفنانين
الجلس :	مجلس النقابة
المهنة :	احدى المهن المشمولة باحكام هذا القانون
الفنان :	كل شخص مرخص له بمزاولة المهنة
العضو :	الشخص العامل المسجل في النقابة وفق احكام هذا القانون

### المادة (٣)

أ- تؤسس في المملكة نقابة تسمى ( نقابة الفنانين ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها ، وان تقاضي وتقاضي ولها ان توكل عنها أي محام في الاجراءات القضائية والقانونية .

ب- يكون للمركز الرئيسي للنقابة في مدينة عمان، ولها أن تنشئ فروعاً لها في أي مدينة أخرى في المملكة بقرار من المجلس.

### المادة (٤)

تعمل للنقابة على تحقيق الأهداف التالية :

- أ- نشر رسالة الفن والتعريف بها والعمل على تنمية القيم المستمدة من الحضارة العربية الاسلامية.
- ب- تنشيط الحركة الفنية في المملكة وتطويرها لتكون رافداً من روافد الحركة الفنية العربية والعالمية، والتعاون مع الهيئات الرسمية والخاصة المعنية بالفنون.
- ج- رفع مستوى ممارسة المهنة وضمان حرية الفنان في أداء رسالته والاستمرار فيها.
- د- المساهمة في الندوات والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات والدراسات والبحوث في المجالات الفنية والثقافية داخل المملكة وخارجها.
- هـ- الانفتاح على الثقافات العالمية والمشاركة في الفعاليات الفنية والثقافية التي تقوم بها الهيئات الأخرى داخل المملكة وخارجها.

هذه هي الاصل

- و- تهيئة المناخ الثقافي المناسب لإبراز مواهب المبدعين في ميادين الفن المختلفة والعمل على رفع كفاءاتهم فيها.
- ز- رعاية مصالح النقابة وأعضائها، وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للأعضاء وتوفير الرعاية الصحية لهم ولعائلاتهم، ورعاية القاصرين من أولادهم بعد الوفاة، وذلك في حدود امکانات المتوفرة لدى النقابة.
- ح- تأسيس صندوق تقاعد لأعضاء النقابة، يضمن للمعضو راتباً تقاعدياً دون أن يؤثر ذلك على حقه في تقاضي أي راتب تقاعدي آخر.

## المادة (٥)

- أ- تتكون النقابة من الأعضاء الممارسين للمهن التالية:-
١. مهنة التمثيل.
  ٢. مهنة الإخراج.
  ٣. مهنة المزف والغناء.
  ٤. مهنة التلحين والتأليف الموسيقي.
  ٥. المهن الفنية التقنية للفنون الدرامية.
  ٦. أي مهنة أخرى يقرر مجلس الوزراء اضافتها وذلك بناء على تنسيب الوزير وتوصية المجلس.
- ب- تحدد الشعب التي تتضمنها أي مهنة من المهن المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس.

## المادة (٦)

- يشترط للحصول على العضوية في النقابة ما يلي:-
- أ- أن يكون مقدم الطلب أردنياً ومقيماً في المملكة.
  - ب- أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة ميلادية.
  - ج- أن لا يكون محكوماً بجناية أو جريمة أخلاقية أو بعقوبة تأديبية لأسباب تمس الشرف والكرامة.
  - د- أن يكون حاصلاً على شهادة علمية في إحدى المهن من أحد المعاهد الفنية المعترف بها من قبل الجهات الرسمية المختصة أو أن يكون قد اكتسب خبرة عملية في مجال المهنة شريطة أن يثبت هذه الخبرة بالبيانات التي يقتنع بها المجلس أو يطلبها بناء على قرار لجنة العضوية في النقابة.

## المادة (٧)

- أ- يقدم طلب العضوية الى النقابة مرفقاً بالوثائق والمستندات المثبتة لشروط العضوية المقررة.
- ب- يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه وللمجلس الموافقة على الطلب أو رفضه بقرار محلل.
- ج- يبلغ قرار المجلس للوزير ولطالب العضوية، ويعلق على لوحة الاعلانات في مركز النقابة وفروعها.
- د- يسجل العضو الذي يوافق المجلس على قبوله في سجل الأعضاء وتصدر له شهادة تسجيل بعد أن يدفع رسم التسجيل ورسم الاشتراك السنوي المقررين.
- هـ- يحق لمقدم الطلب الذي قرر المجلس رفضه الطعن في القرار لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه اليه، كما يحق لأي شخص ذي مصلحة الطعن في قرار المجلس بقبول عضوية أي شخص في النقابة لدى تلك المحكمة بمن في ذلك الوزير أو من ينوبه أو أي عضو في النقابة.

هكذا عند الأصل



و- إذا رفض الطلب من النقابة لعدم توفر أي شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في هذا القانون فإن ذلك لا يحول دون تقديم طلب جديد عند زوال الأسباب التي أدت إلى الرفض.

## المادة (٨)

تنتهي العضوية في النقابة في أي من الحالات الآتية:-

- أ- إذا طلب العض ذلك خطياً.
- ب- إذا فقد أي شرط من شروط العضوية وتنتهي العضوية في هذه الحالة بقرار من المجلس.
- ج- إذا صدر قرار تأديبي من المجلس بشطب اسمه.
- د- إذا تخلف عن دفع الرسوم السنوية والعوائد المالية المتحققة عليه للنقابة لمدة سنة وتخلّف عن دفعها خلال المهلة التي حددها له المجلس وتعتبر عضويته في النقابة ملغاة حكماً إذا تخلف عن تسديد تلك الالتزامات مضافاً إليها (١٠٠٪) منها خلال سنة من انتهاء تلك المهلة.

## المادة (٩)

تنظم النقابة سجلاً للأعضاء وسجلاً للأعضاء الموارزين وأي سجل آخر يقرره المجلس.

## المادة (١٠)

تتألف الهيئة العامة للنقابة من الأعضاء المسجلين فيها المسددين للرسوم والالتزامات المالية المترتبة عليهم.

## المادة (١١)

تتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام الآتية:-

- أ- اقرار مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة التي يقترحها المجلس.
- ب- إقرار مشروع الميزانية السنوية وتصديق الحسابات السنوية الختامية للنقابة.
- ج- مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه.
- د- تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة وتحديد أتعابه.
- هـ- انتخاب النقيب وأعضاء المجلس.
- و- دراسة الأمور الأخرى التي تقدم إليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها، ومناقشة الاقتراحات التي يقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

## المادة (١٢)

- أ- تدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع سنوي عادي في الموعد الذي يحدده المجلس خلال شهر آذار.
- ب- للهيئة العامة عقد اجتماع غير عادي أو أكثر خلال السنة إذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس لمناقشة أمور معينة أو بناء على طلب من عدد لا يقل عن خمس الأعضاء المسددين للرسوم والالتزامات المالية المترتبة عليهم على أن يبينوا في الطلب الأمور التي يراد من الهيئة العامة مناقشتها في اجتماعها غير العادي وتدرج تلك الأمور في كتاب الدعوة ولا يجوز عرض أو مناقشة غيرها في الاجتماع.

هكذا منه الأصل

## المادة (١٣)

- أ- يترتب على المجلس توجيه الدعوة للهيئة العامة للاجتماع وذلك بنشرها في واحدة أو أكثر من الصحف اليومية المحلية قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع سواء كان عادياً أو غير عادي على أن ترسل نسخة من الدعوة الى كل عضو في الهيئة العامة.
- ب- يرأس النقيب أو نائبه في حالة غيابه اجتماعات الهيئة العامة للنقابة وفي حالة غيابها يتولى رئاسة الاجتماع أمين السر ويتم تبليغ الوزارة باجتماعات الهيئة العامة وللوزير أو من ينوبه حضور الاجتماع.

## المادة (١٤)

- أ- يكون أي اجتماع تعقده الهيئة العامة قانونياً إذا حضرته الأكثرية المطلقة من اعضائها المسجلين للرسوم والالتزامات المالية المترتبة عليهم قبل سبعة أيام على الأقل من موعد الاجتماع. فإذا لم يكتمل هذا النصاب بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد لبدء اجتماع الهيئة العامة العادي فتدعى لعقد اجتماع آخر بعد مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على خمسة عشر يوماً ويكون الاجتماع الثاني قانوني بأي عدد يحضره من الأعضاء.
- ب- يلغى الاجتماع غير العادي الذي تدعى اليه الهيئة العامة إذا لم يتوفر له النصاب القانوني بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد لعقده.
- ج- تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الأمور التي تعرض عليها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين من أعضائها على أن لا يشترك رئيس الاجتماع في التصويت الا لغاية الترجيح في حالة تساوي الأصوات.
- د- تكون قرارات الهيئة العامة في سجل خاص يحفظ في النقابة ويوقعها رئيس الاجتماع وأمين سر النقابة.

## المادة (١٥)

يتألف المجلس من النقيب وعضوين اثنين عن كل مهنة ويتم انتخابهم جميعاً وفقاً لأحكام هذا القانون وتكون مدة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه.

## المادة (١٦)

- أ- يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه نقياً ما يلي:-
١. أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية.
  ٢. أن يكون عضواً قد مارس إحدى المهن المنصوص عليها في هذا القانون لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
  ٣. أن لا يكون موظفاً في إحدى الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية العامة.
- ب- لا يجوز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين.
- ج- يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه لعضوية المجلس:-
١. أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
  ٢. أن يكون عضواً مارس المهنة التي يرشح عنها لعضوية المجلس مدة لا تقل عن خمس سنوات.
- د- يشترط في كل من النقيب وعضو المجلس أن لا يكون قد أدين بجناية أو جنحة مخلة بالشرف ولم يرد اليه اعتباره.

عكس  
مجلس  
الاجتماع

## المادة (١٧)

أ- يفتح باب الترشيح لمركز النقيب ولعضوية المجلس قبل خمسة عشر يوماً من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للعادي في السنة التي يجب إجراء الانتخابات فيها، ويغلق قبل ثلاثة أيام من ذلك الموعد، ويقدم طلب الترشيح الى المجلس خطياً من قبل المرشح بالذات مقابل إشعار موقع من أمين سر النقابة أو من قبل من يفوضه المجلس بذلك من العاملين فيها، وتعلن أسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مركز النقابة وفي فروعها في اليوم التالي ليوم انتهاء مدة الترشيح.

ب- اذا لم يتوفر العدد الكافي من المرشحين عن أي مهنة، فيحق للهيئة العامة خلال انعقاد الاجتماع إكمال العدد بانتخاب ذلك العدد من أعضائها لعضوية المجلس وذلك بغض النظر عن المهن التي ينتمي اليها من يتم انتخابه في هذه الحالة.

## المادة (١٨)

أ- تنتخب الهيئة العامة في اجتماعها الذي تجري فيه الانتخابات لجنة من خمسة أعضاء من غير المرشحين للانتخابات وتنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها.

ب- تتولى اللجنة القيام بإجراءات انتخاب النقيب وأعضاء المجلس بما في ذلك توزيع أوراق الاقتراع على الأعضاء وجمعها وفرز الأصوات وإعلان نتائج الانتخاب وتنظيم محضر بأعمالها ولها في سياق القيام بمهامها الاستعانة بلجنة فرعية أو أكثر تؤلف كل منها من أعضاء الهيئة العامة غير المرشحين لمساعدتها في فرز الأصوات وذلك تحت إشرافها المباشر.

ج- تفصل لجنة الانتخاب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في الاعتراضات التي تقدم اليها اثناء الانتخابات سواء أكانت على أوراق الاقتراع لم على أي من الإجراءات الأخرى للانتخاب ولها رفض أو قبول أي ورقة اذا تبين لها أن هناك اسباباً تبرر ذلك وتصدر اللجنة قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس اللجنة قد صوت معه.

د- يرسل المجلس المنتخب نسخة من محضر أعمال الهيئة العامة الى الوزير.

## المادة (١٩)

أ- يجري انتخاب كل من النقيب وأعضاء المجلس بالاقتراع السري في آن واحد، وعلى ورقتين مستقلتين وفقاً للنموذج المقرر على أن تكون كل ورقة موهورة بخاتم النقابة وتوقيع رئيس لجنة الانتخاب، وتعتبر باطلة أي ورقة اقتراع لا تتوافر فيها هذه الشروط.

ب- يشترط للفرز بمركز النقيب حصول المرشح له على الأكثرية المطلقة لأصوات الحاضرين من أعضاء الهيئة العامة، وإذا لم يحصل أحد المرشحين على تلك الأكثرية لأول مرة، فيعاد الاقتراع على انتخابه في الاجتماع ذاته بين المرشحين اللذين حازا على أعلى الأصوات، ويعتبر فائزاً بالمركز في هذه الحالة من يحصل من المرشحين له على الأكثرية النسبية.

ج- أما أعضاء المجلس فيتم انتخاب كل منهم بالأكثرية النسبية من الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات بين اثنين فأكثر من المرشحين المطلوب انتخابهما عضوين عن أي مهنة في المجلس فيتم انتخابهما بالقرعة التي تجريها لجنة الانتخاب بين أولئك المرشحين.

هكذا من الأصل



د- إذا لم يتقدم لمركز النقيب الا مرشح واحد اعتبر هذا المرشح فائزاً بالمركز وإذا لم يتقدم الا مرشحان عن أي مهنة لمضوية المجلس اعتبروا فائزين بالتزكية.

## المادة (٢٠)

- أ- يمارس العضو حق الاقتراع في الانتخابات بنفسه، ولا يجوز له إدراج أي كتابة أو إشارة على ورقة الاقتراع تدل على شخصيته بما في ذلك اسمه أو توقيع أو أي رمز يعرف به أو كنية اشتهر بها وذلك تحت طائلة بطلان ورقة الاقتراع.
- ب- تعتبر ورقة الاقتراع باطلة إذا تضمنت أي كلمة أو عبارة أو إشارة غير لائقة اخلاقياً أو كانت تتطوي على ما يمس كرامة الانسان أو شرف المهنة واللجنة الانتخاب اخرج للورقة في هذه الحالة من نطاق السرية والطلب من المجلس التحقيق مع العضو الذي قدمها واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه.
- ج- إذا أدرج في ورقة الاقتراع من أسماء المرشحين ما يزيد على العدد المطلوب الذي يجب انتخابه منهم لأي مهنة، فيؤخذ هذا العدد حسب تسلسل الأسماء من بداية الورقة ويهمل ما زاد عليه.
- د- تحفظ أوراق الاقتراع في النقابة، ويتم ائلافها بقرار من المجلس بعد ثلاثة اشهر من تاريخ اجراء الانتخابات التي تمت بموجبها.

## المادة (٢١)

تحدد الاجراءات والأمور التنظيمية الأخرى المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة وانتخابات المجلس بموجب تعليمات تصدرها الهيئة العامة بناءً على تشييب المجلس، على أن لا تخالف أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو تتعارض معها.

## المادة (٢٢)

ينتخب المجلس من بين أعضائه في أول اجتماع له نائباً للنقيب وأميناً للسر وأميناً للصندوق ونائباً لكل منهما، وله أن يولف من بين أعضائه أو من أعضاء الهيئة العامة عند الحاجة أي لجان للاستعانة بها في إدارة شؤون النقابة وتسيير أعمالها وذلك في حدود المهام التي يكلفها المجلس بها.

## المادة (٢٣)

- أ- للوزير ولكل عضو من الأعضاء العاملين في النقابة حق الطعن في قانونية الانتخابات لدى محكمة العدل العليا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجرائها.
- ب- إذا قررت المحكمة بطلان الانتخابات كلياً أو بطلان انتخاب أكثرية أعضاء المجلس يدعو الوزير الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار لإعادة الانتخابات حسب ما يقضيه مضمون القرار.
- ج- إذا قررت المحكمة بطلان انتخاب أقل من نصف أعضاء المجلس بمن فيهم النقيب فيعتبر المجلس قائماً ويدعو المجلس الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب الأشخاص الذين شغرت مراكزهم بموجب قرار المحكمة بمن فيهم النقيب وذلك خلال ثلاثين يوماً من صدور قرار المحكمة.
- د- يعتبر ما اتخذته المجلس من إجراءات قبل صدور قرار المحكمة ببطلان انتخابه قانونياً من جميع الوجوه.

## المادة (٢٤)

يتولى النقيب رئاسة المجلس وتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها ويمثل للنقابة لدى الجهات المحلية والأجنبية والإقليمية والدولية، ويقوم نائبه بممارسة جميع مهامه وصلاحياته عند غيابه.

هكذا من المص

## المادة (٢٥)

- أ- يعقد المجلس اجتماعات دورية في المواعيد التي يحددها بدعوة من النقيب أو نائبه في حالة غيابه، وللمجلس عقد اجتماعات غير عادية إذا اقتضت الضرورة ذلك أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على أن يبينوا في طلبهم الأمور التي يرغبون بحثها في الاجتماع.
- ب- يكون اجتماع المجلس قانونياً إذا حضره ثلثا أعضائه على الأقل على أن يكون النقيب أو نائبه في حالة غيابه من بينهم ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع أو بالأكثرية وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ج- يتولى أمين سر النقابة الاشراف على اعداد جدول اعمال اجتماعات المجلس وتدوين القرارات التي اتخذت فيها في السجلات الخاصة بها وتقديمها للتوقيع من النقيب ومن الأعضاء الذين حضروا تلك الاجتماعات.

## المادة (٢٦)

- يتولى المجلس الصلاحيات والمهام التالية:-
- أ- إدارة شؤون النقابة الادارية والمالية وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وتحصيل الرسوم والواردات الاخرى المستحقة للنقابة وإدارة أموالها وموجوداتها واستثماراتها.
- ب- النظر في طلبات الانتساب لعضوية النقابة وإصدار القرارات بشأنها.
- ج- قبول أعضاء مؤزارين في النقابة وتحدد شروط تسجيلهم وسائر الأمور المتعلقة بهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

- د- إعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة والحسابات الختامية لها وللصناديق وسائر الجهات والمنشآت التابعة لها وتقديمها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة.
- هـ- اعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة ورفعها إلى الوزير بعد قرارها من الهيئة العامة.
- و- دعوة الهيئة العامة إلى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها.
- ز- المحافظة على آداب المهنة وقواعدها والدفاع عن حقوق النقابة ومصلحتها وحقوق الأعضاء وكرامتهم وسائر العاملين فيها.
- ح - اتخاذ الاجراءات التأديبية بحق الأعضاء وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ط - الفصل في الخلافات المهنية التي تقع بين أعضاء النقابة والمشاركة في حل المنازعات المهنية بين الأعضاء من جهة والغير من جهة أخرى.
- ي - القيام بأي مهام أو صلاحيات أخرى ينص هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه على أنها من مهام المجلس وصلاحياته.

## المادة (٢٧)

- يتولى المجلس ما يلي وذلك بموجب تعليمات يصدرها:
- أ - تنظيم الشؤون المتعلقة بالموظفين والمستخدمين في النقابة بما في ذلك تعيينهم وتحديد رواتبهم وسائر حقوقهم المالية وبيان واجباتهم وانتهاء خدماتهم والتعاقد مع الخبراء والمستشارين بالشروط التي يراها المجلس محققة لأهداف النقابة ومصلحتها.
- ب- توفير لوازم النقابة والقيام بالأشغال التي تحتاج إليها وإقامة المشاريع الانشائية.

هكذا من النص

ج - التصرف بالأموال المنقولة التي لا تحتاج إليها النقابة ببيعها أو مبادلتها أو هبتها أو التبرع بها للهيئات والمؤسسات ذات الأهداف والغايات الانسانية.

المادة (٢٨) لا يجوز للمجلس :-

- أ - قبول أي هبة أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى أياً كان نوعها أو صورتها من أي جهة غير أردنية إلا بموافقة مجلس الوزراء.
- ب - التصرف بأي طريقة من الطرق بالأموال غير المنقولة التي تملكها النقابة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة العامة إذا كان من شأن ذلك التصرف إخراج المال غير المنقول من ملكية النقابة.
- ج - تأجير أي من الأموال غير المنقولة للنقابة أو التعاقد مع الغير لاستغلالها بأي صورة لمدة تزيد على خمس سنوات إلا بموافقة مسبقة من الهيئة العامة.

المادة (٢٩)

يفقد كل من النقيب والعضو في المجلس مركزه في أي من الحالات التالية:-

- أ - الاستقالة
- ب - الوفاة
- ج - إذا فقد أياً من شروط العضوية التي تؤهله ليكون نقيباً أو عضواً في المجلس أو ثبت للمجلس أن أياً من تلك الشروط لم تكن متوفرة عند انتخابه ويعلن المجلس فقد كل منهما لمركزه فيه.
- د - إذا تخلف عن حضور ثلاث اجتماعات متوالية أو سبع اجتماعات متفرقة من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله المجلس ويفقد كل منهما مركزه بقرار يصدره المجلس.

المادة (٣٠)

- أ - إذا شغل مركز النقيب لأي سبب من الأسباب يتولى نائبه القيام بأعماله على أن تنتخب الهيئة العامة خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً من شغور المركز نقيباً للمدة المتبقية من ولاية المجلس إذا كانت أكثر من ستة أشهر.
- ب - إذا شغل مركز نائب النقيب أو أمين سر النقابة أو أمين الصندوق أو أي من نائبيهما لأي سبب من الأسباب، فينتخب المجلس من بين أعضائه من يحل محل أي منهم.
- ج - إذا شغل مركز عضو في المجلس لأي سبب من الأسباب بما في ذلك انتخاب أي عضو ليقوم بأعمال النقيب خلال المدة المتبقية من ولاية المجلس وذلك على الوجه المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة فيصبح المرشح من نفس المهنة الذي كان قد نال أكثر الأصوات بعد المرشحين اللذين فازا بالانتخابات عضواً في المجلس ويبلغه النقيب بذلك خلال سبعة أيام من شغور المركز ويدعوه إلى حضور اجتماعات المجلس.

المادة (٣١)

- أ - إذا تحذر ملء المركز الشاغر لأي عضو في المجلس بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٣٠) من هذا القانون فيختار المجلس أحد أعضاء الهيئة العامة ممن تنطبق عليه شروط العضوية في المجلس ليحل محل العضو الذي شغل مركزه، على أن يكون من ممارسي المهنة نفسها.
- ب - إذا شغرت مراكز أكثر من نصف أعضاء المجلس لأي سبب من الأسباب في وقت واحد، فيدعو الوزير الهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ شغور تلك المراكز لانتخاب مجلس جديد.

هكذا منه لأصل



## المادة (٣٢)

إذا لم تتمكن الهيئة العامة من عقد أي اجتماع من الاجتماعات التي دعيت إليها لانتخاب المجلس لأي سبب يقبله الوزير، فيستمر المجلس في القيام بمهامه وأعماله وممارسة صلاحياته إلى أن تتمكن الهيئة العامة من الاجتماع لانتخاب مجلس جديد.

## المادة (٣٣)

يترتب على العضو الالتزام بقواعد وآداب المهنة ويجب عليه في سياق ممارستها أن يقيم علاقته مع زملائه ومع المواطنين وأصحاب العمل، على أسس من الصدق والأمانة والتعاون والاحترام والالتزام بالاتفاقيات والعقود التي يبرمها مع الغير وتحققاً لذلك يحظر عليه الأقدام على ما يلي :-

- أ - مخالفة قانون النقابة وأنظمتها والتعليمات والقرارات التي تصدر بموجبها وسائل التشريعات المعمول بها.
- ب - ممارسة أي عمل آخر غير أعمال المهنة بما في ذلك الأعمال التجارية التي لا تدخل في نطاق المهنة إلا بموافقة المجلس.
- ج - القيام بأي عمل أو تصرف يتنافى مع كرامة المهنة أو يلحق أي ضرر أو أذى مادي أو معنوي بالنقابة وبالأعضاء فيها.
- د - الطعن أو التشهير بأي من زملائه أو الدخول في مناسبات غير شريفة معهم.
- هـ - الإخلال بالواجبات والالتزامات التي تفرضها عليه العقود التي يربط بها للقيام بمهنته.
- و - إفشاء الأسرار والمعلومات التي يطلع عليها بحكم مهنته أو في نطاق ممارسته لها إلا في الأحوال التي يوجبها القانون.
- ز - الإعلان عن نفسه بصورة تخالف مهنته أو تتطوي على مخالفة للحقيقة.

## المادة (٣٤)

أ - إذا أخل العضو أو قصر في أداء واجباته المهنية المبينة في هذا القانون أو في أي نظام صادر بمقتضاه، أو أقدم على أي عمل أو تصرف ينال من شرف المهنة أو يتنافى مع أخلاقياتها يعرض نفسه لإحدى العقوبات التأديبية التالية:

- ١ - التنبيه
- ٢ - الإنذار
- ٣ - الإنذار النهائي
- ٤ - المنع من ممارسة المهنة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.
- ٥ - شطب عضويته من النقابة، ومنعه نهائياً من ممارسة المهنة، ويبلغ قرار الشطب للجهات المعنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.
- ب - لا يجوز للعضو الممنوع من ممارسة المهنة خلال مدة منعه من ممارستها القيام بأي عمل يدخل ضمن أعمال المهنة على أن يبقى طيلة هذه المدة خاضعاً لأحكام هذا القانون ولا تحسب مدة المنع من مدة ممارسة المهنة التي يجب توفرها للترشيح لمركز النقيب أو لعضوية المجلس.

## المادة (٣٥)

أ - ترفع الشكوى التأديبية إلى المجلس خطياً من قبل أي من الجهات التالية:

- ١ - الوزير
- ٢ - النقيب
- ٣ - أحد الأعضاء في النقابة
- ٤ - أي شخص آخر ذي مصلحة

هكذا من الأصل

ب - إذا قرر المجلس أن هناك ما يوجب النظر في الشكوى المقدمة إليه فيحيلها إلى لجنة التحقيق المشكلة بموجب الفقرة (ج) من هذه المادة التي يترتب عليها تبليغ نسخة من الشكوى إلى العضو المشتكى عليه الذي يحق له الرد عليها خطياً خلال المدة التي تحددها لجنة التحقيق.

ج - تشكل لجنة التحقيق في الشكاوى التأديبية من ثلاثة أعضاء من أعضاء الهيئة العامة يعين المجلس اثنين منهم، ويعين الوزير العضو الثالث ويشترط أن يكون كل منهم قد مارس مهنته لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويختار المجلس رئيساً لها من بينهم.

## المادة (٣٦)

أ - تبدأ لجنة التحقيق النظر في الشكاوى بعد انقضاء المدة المحددة للرد عليها ويبلغ العضو المشتكى عليه للحضور أمامها في الموعد المحدد وله توكيل أي محام للدفاع عنه.

ب - تتبع لجنة التحقيق الإجراءات التي ترى فيها ضماناً لحقوق الدفاع وتأمين العدالة سواء حضر المشتكى عليه جلسات التحقيق أو تغيب عنها ولها استدعاء الشهود وسماع أقوالهم بعد القسم والاطلاع على سائر البيانات المتعلقة بالشكوى.

ج - يترتب على اللجنة إنهاء التحقيق في أي شكوى تأديبية أحيلت إليها ورفع نتائج أعمالها وتوصياتها بشأن الشكوى إلى المجلس خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إحالة القضية إليها، وللمجلس تمديد المدة التي يراها ضرورية لمتطلبات التحقيق بناء على طلب اللجنة.

د - ينظر المجلس في القضية التأديبية في جلسات سرية ويصدر قراره النهائي فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ رفع نتائج أعمال لجنة التحقيق وتوصياتها إليه وله نشر القرارات التأديبية التي يصدرها في أي شكوى.

هـ - تبلغ مذكرات الحضور والأوراق وسائر القرارات التي يصدرها كل من المجلس ولجنة التحقيق بواسطة موظفي النقابة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس.

## المادة (٣٧)

أ - يترتب على المجلس اتخاذ إجراءات تأديبية بحق العضو الذي يدان بحكم قضائي قطعي في أي جنابة مهما كان نوعها أو في جنحة أخلاقية أو مخلة بالشرف، ويعتبر ذلك الحكم بمثابة بينة توجب ادانته من قبل المجلس وفرض العقوبة التأديبية المناسبة عليه مباشرة دون إحالته إلى لجنة التحقيق.

ب - إن تبرئة العضو من تهمة جزائية لا تحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه من قبل المجلس إذا كان ذلك ضرورياً.

## المادة (٣٨)

يكون القرار التأديبي النهائي خاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

## المادة (٣٩)

تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من السنة نفسها.

هكذا من الأصل

## المادة (٤٠)

١ - تتألف واردات النقابة من المصادر التالية :

١ - رسوم التسجيل في النقابة ورسوم إعادة التسجيل ورسوم اشتراك

الأعضاء والأعضاء المؤازرين السنوية ورسوم التصاريح.

٢ - التبرعات والاعانات والهبات والمساعدات وسائر الموارد التي تحصل

عليها النقابة وفقاً لأحكام هذا القانون.

٣ - ريع استثمار أموال النقابة.

٤ - أي واردات أخرى تتأتى للنقابة بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة

الصادرة بمقتضاه.

ب - تحدد مقادير الرسوم المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه

المادة، وكيفية فرضها وتحصيلها وحفظها وصرفها وتعديلها بموجب النظام

الداخلي للنقابة. وإلى أن يصدر هذا النظام تطبق للنقابة أحكام نظام رابطة

الفنانين الأردنيين ونظام رابطة الموسيقيين الأردنيين فيما يتعلق بالرسوم على

أن يعمل بهما لمدة لا تزيد على سنتين من تاريخ سريان هذا القانون.

## المادة (٤١)

تستوفي النقابة وبموجب نظام يصدر لهذه الغاية نسبة من الدخل أو الأجر السنوي

للفنانين الأفراد أو الفرق الفنية عند ممارستها للمهنة أو الأعمال المتصلة بها في

الأردن بحيث لا تتجاوز :

٥ % من الأردنيين

١٥ % من العرب

٢٠ % من الأجانب

## المادة (٤٢)

إذا قام الفنان بالتبرع بأداء المهنة في أي مجال من مجالاتها لصالح أي جهة في

المملكة فإنه يترتب على تلك الجهة دفع الرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة لصندوق

النقابة بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك حسب الأجر الذي يقدره المجلس في هذه

الحالة للفنان كما لو كان العمل في هذه الحالة يمارسه الفنان مقابل أجر، ويستثنى من

أحكام هذه المادة الأعمال الفنية التي تقدم تبرعاً لصالح الجهات الرسمية في المملكة

أو تقدم بموافقة المجلس للهيئات الاجتماعية الخيرية فيها.

## المادة (٤٣)

تسجل العقود المبرمة مع الفنانين الأفراد والفرق العربية والأجنبية الفنية لأداء المهنة

في المملكة في السجل المخصص لذلك في النقابة.

## المادة (٤٤)

تعفى النقابة من ضريبة المسققات وضريبة المعارف ومن رسوم طوابع الواردات

على معاملاتها.

## المادة (٤٥)

لا يحق لأي شخص من غير الأعضاء أو لأي فرقة فنية ممارسة المهنة في المملكة

إلا بعد الحصول على تصريح خاص بذلك من الوزير أو من ينوبه وحسب الشروط

التي يحددها بناء على تنسيب المجلس ويستثنى من ذلك الفرق الفنية التابعة للوزارة

أو لأي جهة رسمية أخرى وكل من يخالف ذلك يعاقب من قبل المحكمة المختصة

بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتضاعف العقوبة

قياساً على حدّها الأعلى في حالة تكرار المخالفة.

هكذا من الأصل



## المادة (٤٦)

كل من مارس المهنة بأي صورة من الصور خلال المدة التي منع خلالها من ممارستها بمقتضى قرار تأديبي يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتضاعف هذه العقوبة إذا تكررت المخالفة.

## المادة (٤٧)

إذا أقدم أي شخص على ممارسة المهنة بعد شطب عضويته من النقابة نهائياً بمقتضى أحكام هذا القانون فيعاقب من قبل المحكمة بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار وتضاعف هذه العقوبة قياساً على حداها الأعلى إذا تكررت المخالفة على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة إذا أدين بهذه الجريمة للمرة الثالثة وبأعلى عقوبة الحبس إذا كرر مخالفته لأكثر من ذلك.

## المادة (٤٨)

يلغى النظام الخاص بكل من رابطة الفنانين الأردنيين ورابطة الموسيقيين الأردنيين وتؤول إلى النقابة جميع الحقوق العائدة لهما والالتزامات المترتبة عليهما، على أن تراعى أحكام الفقرة (ب) من المادة (٤٠) من هذا القانون.

## المادة (٤٩)

يعتبر أعضاء الهيئة العامة في كل من رابطة الفنانين الأردنيين ورابطة الموسيقيين الأردنيين أعضاء في الهيئة العامة للنقابة، وتحتسب مدة العضوية لكل شخص في كل من الرابطتين مدة عضوية له في النقابة ويشترط في ذلك أن يقدم للطلب المنصوص

عليه في المادة (٧) من هذا القانون بتسجيله في النقابة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على أنه إذا تبين بعد هذه المدة أنه غير مستوف لأي شرط من شروط العضوية فتسقط عضويته حكماً ويبلغه المجلس ذلك.

## المادة (٥٠)

بعد سريان أحكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ثلاثة من أعضاء رابطة الفنانين الأردنيين ومثلهم من أعضاء رابطة الموسيقيين الأردنيين ممن شغلوا منصب الرئيس في كل من الرابطتين أو ممن أمضوا مدة لا تقل عن عشر سنوات في ممارسة المهنة وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة المنصوص عليها في هذا القانون لمدة تسعة أشهر تقوم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة منها بدعوة الهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفقاً للأحكام والجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

## المادة (٥١)

لا تحمل النقابة الا بموافقة ثلثي أعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده هذه الغاية أو بقرار قضائي إذا خرجت النقابة عن أهدافها وتؤول أموال النقابة المنقولة وغير المنقولة عند حلها إلى الوزارة التي تتولى تصفيتها على أن يقتصر الانتفاع بها على الأعضاء.

## المادة (٥٢)

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي للنقابة وصناديق النقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والاسكان ونظام آداب المهنة وما يتعلق بالرسوم لاعضاءها والاعضاء المؤازرين.

هكذا منه لأصل

## المادة (٥٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٥-٢-١٩٩٧

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء بالوكالة  
وزير التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النوروزير  
المعدل  
عبدالكريم الدغميوزير  
الصناعة والتجارة  
الهندس علي أبو الرقابوزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينةوزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدياسوزير  
التنمية الاجتماعية  
الهندس حماد أبو جاموسوزير  
دولة  
مفلح الرحيميوزير  
دولة  
محمود عبداللطيف الهويلوزير  
الاعلام  
الدكتور مروان المعشروزير الداخلية ووزير  
الدفاع بالوكالة  
الدكتور موسى خليفاتوزير البريد والاتصالات  
وزير المالية بالوكالة  
جمال الصرايرةوزير  
السياحة والآثار  
الدكتور صالح ارشيداتوزير الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العباديوزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الدويبوزير  
التنمية  
الهندس منير صويسوزير  
الثقافة  
الدكتور احمد القضاةوزير دولة ووزير  
الشباب بالوكالة  
محمد عودة نجاداتوزير  
التنمية الادرية  
الدكتور جمال ناصروزير الاشغال العامة والاسكان  
وزير الخارجية بالوكالة  
الهندس عبدالهادي المجاليوزير  
المياه والري  
الهندس سمير قعواروزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طبيشاتوزير  
التخطيط  
الدكتور ريمس خلفوزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التسلوزير  
المعمل  
الدكتور عبدالحافظ الشطابيهوزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكاتوزير  
دولة للشؤون الخارجية  
خالد المداحنةوزير  
التنقل  
الهندس ناصر السوزي

## نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنبواب

نصادق على القانون الآتي، ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧

قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ- تؤسس في المملكة هيئة خيرية تسمى ( المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان تنيب عنها أي عمام تركله لهذه الغاية وعيثلها الرئيس التنفيذي لدى جميع الجهات .

ب - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ولها ان تنشئ فروعاً ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها لمساعدتها على تحقيق اهدافها .

المادة ٣ - تعمل المؤسسة على المساهمة في اعمال التنمية والخير والبر وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي التطوعي .

هكذا حصل

المادة ٤- يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها ورسم السياسة العامة لها مجلس امناء ويحدد عدد اعضائه ومدته وتعيين رئيس له بمرارة ملكية سامية .  
ويجوز اضافة أي عضو الى المجلس او استبدال أي عضو فيه بغيره بالطريقة ذاتها .

المادة ٥- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي :-

- التبرعات والهبات والوقفات
  - بيع المشاريع والنشاطات التي تمارسها المؤسسة .
  - بيع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها المؤسسة او الموقوفة عليها .
  - أي مصادر اخرى تقرر بمرارة ملكية سامية .
- المادة ٦- أ- يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وامانة عامة تحدد طريقة تعيينهم والصلاحيات المنوطة بهم بموجب تعليمات يصدرها مجلس الامناء .  
ب- تكون للمؤسسة موازنة مستقلة يصادق عليها مجلس الامناء .
- المادة ٧- تعفى المؤسسة وجميع التعاملات الخاصة بها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد على اختلاف انواعها بما في ذلك ضريبة المبيعات والضرائب والرسوم البلدية .

المادة ٨- تحدد بتعليمات تصدر عن مجلس الامناء :-

- الاجراءات المتعلقة بنشاطات المؤسسة .
  - اجتماعات مجلس الامناء والنصاب القانوني لها ولائخاذ القرارات فيها .
  - تحديد المهام والصلاحيات لمختلف اجهزة المؤسسة وطريقة تفويض هذه الصلاحيات .
  - تشكيل اللجان وتحديد مهامها وصلاحياتها .
- هـ- الامور الادارية والتنظيمية والمالية المتعلقة بالمؤسسة والاشراف عليها .

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١١٧٧-٢-٢٥

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي	وزير المعدل عبدالكريم الدغمي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير المياه والري المهندس سمير قحوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير السياحة والآثار الدكتور صالح ارشدات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التخطيط الدكتور ريمس خلف	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم النجاشي	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الدويش
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس	وزير التعمير المهندس منير صويير
وزير المعدل الدكتور عبدالحافظ الشفانبة	وزير دولة مفلح الرهيمي	وزير النقابة الدكتور احمد القضاة
وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكسات	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الشباب محمد داووديه
وزير دولة محمد عوده نجادات	وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خالد المداحنة
وزير الاسلام الدكتور مروان المشير	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال ناصر	القتل وزير المهندس ناصر اللوزي

هكذا منم للصحة



## ممن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته

الى قوانين الدولة :-

### قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩٧ )  
ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الاصلي ، ومطراً عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين (ط) و(ي) التاليين  
اليها:-

ط - الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد من  
(١٥٧ الى ١٦٨ ) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

ي- الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (١١) من  
قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ .

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) واضافة  
الفقرة (ب) بالنص التالي اليها :-

ب - تبدأ المحكمة بالنظر في أي قضية ترد اليها خلال مدة لا تزيد على عشرة  
ايام من تاريخ تقديمها وتعقد جلساتها لذلك الغرض في ايام متتالية

ولا يجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من (٤٨) ساعة الا عند

الضرورة ولاسباب تذكرها في قرار التأجيل .  
١٩٩٧-٢-٢٥

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
ووزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النصور

وزير الداخلية ووزير  
التربية والتعليم بالوكالة  
الدكتور عوض خليفات

وزير  
الاسغال العامة والاسكان  
المهندس عبدالهادي المجالي

وزير  
العدل  
عبدالكريم الدغمسي

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قعوار

وزير  
الصناعة والتجارة  
المهندس علي ابو الرافق

وزير  
السياحة والآثار  
الدكتور صالح ارشيدات

وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طيبشات

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

وزير الاوقاف والشؤون  
والمعتقدات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
التخطيط  
الدكتورة ريم خلف

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدباس

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الدويب

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التيسل

وزير  
التنمية الاجتماعية  
المهندس حماد أبو جاموس

وزير  
التعمير  
المهندس منير صوير

وزير  
العمل  
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة

وزير  
دولة  
مفلح الرحيبي

وزير  
الثقافة  
الدكتور احمد القضاة

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكسات

وزير  
دولة  
محمود عبداللطيف الهويل

وزير  
الشباب  
محمد داووديه

وزير  
دولة  
محمد عوده نجادات

وزير  
المالية  
مروان عوض

وزير  
دولة للشؤون الخارجية  
خالد المدانسة

وزير  
الاملاك  
الدكتور مروان المحشر

وزير  
التنمية الادارية  
الدكتور كمال ناصر

النقل  
وزير  
المهندس ناصر الكوزي

هكذا منذ الاصل

## نخبة المحررين الأوائل ملك المملكة الأردنية الهاشمية

مقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والشيوخ

تصادق على القانون الآتي، ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٧  
قانون معدل لقانون العمل

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون

رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى مطلعها:-

(مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من المادة (١٢) من هذا القانون) .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص

التالي:-

ج- تستوفى الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل تصريح العمل الذي تصدره

لكل عامل غير اردني او يجنده بما في ذلك العمال المستثنون من احكام

هذا القانون بموجب الفقرتين (ج) و(د) من المادة (٣) منه ويعتبر هذا الرسم

ايراداً للجزية ويحدد مقداره بموجب نظام .

المادة ٤- يلغى نص البند (٢) من الفقرة (ج) من المادة (١٠٨) من القانون الاصلي

ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٢- ان لا يقل عمر المؤسس عن (٢٥) سنة وعمر طالب الانتساب عن (١٨)

سنة .

الحسين بن طلال

٢٥-٢-١٩٩٧

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
وزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النصور

وزير الداخلية ووزير  
التربية والتعليم بالوكالة  
الدكتور عوض خليفات

وزير  
الاعمال العامة والاسكان  
المهندس عبدالهادي الجاني

وزير  
المعدل  
عبدالكريم الدغمي

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قموار

وزير  
الصناعة والتجارة  
المهندس علي ابو الرقاب

وزير  
السياحة والاكر  
الدكتور صالح ارشيدات

وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طيبيشات

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

وزير الاوقاف والشؤون  
والمندسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
التخطيط  
الدكتور ريماء خلف

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الجباس

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الذويب

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التسل

وزير  
التربية الاجتماعية  
المهندس حماد أبو جاموس

وزير  
التعمير  
المهندس منير صوير

وزير  
العمل  
الدكتور عبدالعظيم الشخاينة

وزير  
دولة  
مفلح الرحيمي

وزير  
القانون  
الدكتور احمد القضاة

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير  
دولة  
محمود عبداللطيف الهويل

وزير  
الشباب  
محمد داوود تيه

وزير  
دولة  
محمد عوده نجاتات

وزير  
المالية  
مروان عوض

وزير  
دولة الشؤون الخارجية  
خالد المداينة

وزير  
الاعمال  
الدكتور مروان المشير

وزير  
التربية الادارية  
الدكتور كمال ناصر

المنقل  
وزير  
المهندس ناصر اللوزي

هكذا من الأصل

## نخري الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور—

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي، ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٧

قانون جامعة البلقاء التطبيقية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون جامعة البلقاء التطبيقية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الجامعة : جامعة البلقاء التطبيقية .  
المجلس : مجلس التعليم العالي .  
الرئيس : رئيس الجامعة .

المادة ٣- تنشأ في المملكة جامعة رسمية تسمى جامعة البلقاء التطبيقية مركزها السلط ، وتطيقها الاساسية اعداد الكوادر البشرية المؤهلة اكارديما وفنيا والمديرية عمليا على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لمختلف احتياجات المجتمع ومتطلباته .

المادة ٤- للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة ماليا واداريا ، ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة ، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض والتبرع وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات واجراء التصرفات القانونية وابرار العقود ، وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية او الناشئة عن اعمالها المحامي العام المدني ، او من تنيبه او أي محام تعينه لهذه الغاية .

المادة ٥- اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ، وللمجلس ان يقرر استعمال لغة اخرى للتدريس اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة (٦)

تهدف الجامعة إلى خدمة المجتمع الأردني بصورة خاصة والمجتمع العربي بصورة عامة بالوسائل الممكنة وأهمها: -

أ - إتاحة فرص الدراسة الجامعية الكاملة والمتوسطة في الميادين التطبيقية المهنية والفنية والأكاديمية تلبية لحاجات المجتمع مع الإعتناء بالثقافة العامة والتركيز على المستوى والنوعية.

ب- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنميته.

ج- تنمية روح الاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي واحترام العمل اليدوي عند الطلبة.

د- التركيز على تعميق العقيدة الاسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعميق الانتماء الوطني والقومي والعناية بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الأخلاقية.

هـ - تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع.

و - توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات المهنية والتقنية العربية.

هكذا حصل

## المادة (٧)

- ١ - تضم الجامعة الكليات الجامعية من مستوى البكالوريوس وكليات المجتمع العامة التابعة لجميع الدوائر الحكومية سواء القائمة حالياً أو التي ستنشأ وذلك باستثناء الكليات التابعة للقوات المسلحة الأردنية.
- ب- تقوى الجامعة الاشراف على كليات المجتمع الخاصة في المملكة من النواحي الاكاديمية والتربوية والفنية وفق نظام يصدر لهذه الغاية.
- ج- تعتبر الجامعة الخلف القانوني والواقعي لكل من الكليات الجامعية وكليات المجتمع المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة وتؤول إليها جميع أموالها وموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وحقوقها كما تتحمل جميع الإلتزامات المترتبة عليها.
- د - تنشأ كليات الجامعة ، وتلغى وتندمج بغيرها بقرار من المجلس بناء على تسيب من مجلس العمداء.

## المادة (٨)

الرئيس مسؤول عن ادارة شؤون الجامعة ويمارس سائر الصلاحيات المنوطة برئيس الجامعة المنصوص عليها في قانون الجامعات الأردنية المعمول به.

## المادة (٩)

تشكل في الجامعة المجالس التالية ويحدد أسلوب تشكيلها ومسؤولياتها وصلاحياتها بموجب نظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون :-

- أ- مجلس الجامعة
- ب- مجلس العمداء .
- ج- مجالس الكليات .
- د - مجالس الأقسام .
- هـ- أي مجالس أخرى يقرها مجلس الجامعة.

## المادة (١٠)

- أ- إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تخول اللجنة الملكية للجامعة صلاحيات مجلس الجامعة ويخول رئيسها صلاحيات رئيس مجلس الجامعة.
- ب- إلى أن يتم تكوين مجلس العمداء يخول مجلس الجامعة صلاحيات مجلس العمداء.
- ج- إلى أن يتم تعيين رئيس للجامعة يخول رئيس اللجنة الملكية للجامعة صلاحيات رئيس الجامعة وإلى أن يتم تعيين عميد الكلية يخول رئيس الجامعة صلاحيات عميد الكلية وإلى أن يعين رئيس القسم يتولى عميد الكلية صلاحيات رئيس القسم.
- د- إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تتولى اللجنة الملكية للجامعة البقاء التطبيقية جميع الصلاحيات المتعلقة بالجامعة بما في ذلك الاشراف على الموازنة وإبرام العقود.

## المادة (١١)

- أ- أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :-

- ١ - الأساتذة .
- ٢ - الأساتذة المشاركون .
- ٣ - الأساتذة المساعدون .
- ٤ - المدرسون .
- ٥ - المدرسون المساعدون .

- ب- تحدد شروط واجراءات تعيين أعضاء الهيئة التدريسية وشؤونهم الوظيفية الأخرى بموجب نظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (١٢)

البرامج التي تقدمها الجامعة هي برامج على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لاعداد المهنيين والفنيين التطبيقيين الذين يحتاجهم المجتمع الاردني بصورة خاصة والمجتمع العربي بصورة عامة ويجوز للجامعة ان تقدم علاوة على ذلك برامج دورات تدريبية متخصصة لا تزيد مدتها على سنة واحدة.

هكذا منه لأصل



## المادة (١٣)

تمنح الجامعة الدرجات والشهادات التالية :

- أ - الدرجات الجامعية في الدراسات المهنية التطبيقية المتخصصة للطلبة الذين يكملون بنجاح المتطلبات الأكاديمية والمهنية والعملية.
- ب - الدرجة الجامعية المتوسطة في الدراسات الفنية التطبيقية.
- ج - شهادة أتمام الدورات التدريبية المتخصصة.

## المادة (١٤)

- أ - للجامعة موازنة مستقلة بعدها الرئيس ومجلس العمداء ويعتمدها مجلس الجامعة ويقرها المجلس وتدير الجامعة أموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.
- ب - تكون الموارد المالية للجامعة مما يلي :

- ١ - الرسوم الجامعية.
- ٢ - ما تخصصه الحكومة للجامعة من حصة الرسوم الموحدة للجامعات.
- ٣ - ربح أموالها المنقولة وغير المنقولة.
- ٤ - الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الأخرى على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر أجنبي.
- ٥ - المنحة السنوية التي تخصصها لها الحكومة.
- ٦ - أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.
- ج - تحصل أموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به، على أن يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون.
- د - يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات الجامعة.

## المادة (١٥)

تتمتع الجامعة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

## المادة (١٦)

تتولى الجامعة دخل الحرم الخاص بها، القيام بجميع الاعمال وتوفير الوسائل التي يقتضيها تحقيق أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك إقامة الأبنية والانشاءات التي تحتاج إليها وفقاً للتنظيم الذي تقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة، شريطة الحصول على الترخيص القانوني وضمن المخصصات المرسودة في موازنتها.

## المادة (١٧)

على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي نظام صادر بمقتضاه للمجلس إنهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة على أن يقرن قراره بالإرادة الملكية السامية إذا كان تعيين الشخص الذي انتهت خدماته قد اقترن بها.

## المادة (١٨)

- أ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
- ب - للمجلس إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بتتسبب من مجلس الجامعة.

## المادة (١٩)

على أن تصدر الأنظمة والتعليمات بمقتضى هذا القانون، يستمر العمل بالأنظمة المعمول بها حالياً بما في ذلك نظام الخدمة المدنية ونظام كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية ونظام اللوازم العامة والنظام المالي ونظام الترخيص والاعتماد لكليات المجتمع ونظام القبول في كليات المجتمع والتعليمات الصادرة بمقتضى هذه الأنظمة.

## المادة (٢٠)

تسري على الجامعة أحكام قانون التعليم العالي وقانون الجامعات الأردنية المعمول بهما وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في هذا القانون.

هكذا من الأصل

المادة ٢١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .  
١٩٩٧-٢-٢٥

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
ووزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النصور

وزير الداخلية ووزير  
التربية والتعليم بالوكالة  
الدكتور عوض خليفات

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير  
السياحة والآثار  
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الاوقاف والشؤون  
والمغتربات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الدويب

وزير  
التصنيع  
المهندس منير صوير

وزير  
الثقافة  
الدكتور احمد القضاة

وزير  
الشباب  
محمد داوديه

وزير  
دولة للشؤون الخارجية  
خليل الداحنة

النقل  
وزير  
الدكتور ناصر السوزي

وزير  
دولة  
مفلسح الرحيمى

وزير  
دولة  
محمود عبداللطيف الهويل

وزير  
المالية  
مروان عوض

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير  
دولة  
محمد عوده نجادات

وزير  
الاعلام  
الدكتور مروان المعشر

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قعوار

وزير  
الاشغال العامة والاسكان  
المهندس عبدالهادي الجالي

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قعوار

## مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٢١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٩ - لسنة ١٩٩٧  
نظام معدل لنظام الغرف التجارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الغرف التجارية لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ مع النظام رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويكمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة - ١٢ - من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ١٢ -

١ - يحدد وزير الصناعة والتجارة لغرفة تجارة عمان والحكام الاداريون لغرف التجارة في المحافظات والاولوية موعد انتخاب اعضاء مجلس ادارة الغرفة .

ب - تجري الانتخابات لغرف التجارة القائمة قبل نهاية مدة مجلس الادارة القائم بما لا يقل عن خمسة عشر يوما ولا يزيد على ثلاثين يوما .

ج - تجري الانتخابات لمجلس الادارة الاول لغرف التجارة المستحدثة خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ صدور قرار وزير الصناعة والتجارة بتأسيس الغرفة .

د - لوزير الصناعة والتجارة تمديد مدة اي مجلس ادارة قائم بما لا يزيد على ستة اشهر اذا رأى ضرورة لذلك على ان تجري الانتخابات لمجلس الادارة التالي قبل نهاية مدة التمديد وفقا لاحكام الفقرة سبب من هذه المادة على ان يتم التنسيق في ذلك مع الحكام الاداريين فيما يتعلق بغرف التجارة في المحافظات والاولوية .

هكذا من النص

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٥٠ - من النظام الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :-

المادة ٥٠ -

١ - تستوفي غرفة تجارة عمان الرسوم بموجب التعريفة التالية ، على ان يكون التصنيف لست درجات حسب قرارات مجلس ادارة الغرفة ويجوز لكل تاجر للاعتراض على قرار تصنيفه الى وزير الصناعة والتجارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه القرار ، وتعتبر اجزاء السنة لغايات دفع الرسوم سنة كاملة .

رسوم التسجيل بالدينار	رسوم الاشتراك بالدينار	
١٢٠	٢٠١	للمضو من الصنف الممتاز
٦٠	٠٩٩	للمضو من الصنف الاول
٢٠	٠٦٠	للمضو من الصنف الثاني
١٥	٠٢٠	للمضو من الصنف الثالث
٠٩	٠١٥	للمضو من الصنف الرابع
٠٣	٠٠٦	للمضو من الصنف الخامس

٢ - تستوفي كل من غرفة تجارة اريد وغرفة تجارة الزرقاء نصف رسوم التعريفة المبينة في البند ١ - من هذه الفقرة .

٣ - تستوفي الغرف التجارية الاخرى في المملكة ثلث رسوم التعريفة المبينة في البند ١ - من هذه الفقرة .

ب - تستوفي جميع غرف التجارة الرسوم التالية :-

دينار	
١٠٠	رسم التصديق على كل توقيع .
١٠٠	رسم شهادة التصديق والتوصية وتسجيل مقاولات الشركات .
١٠٠	رسم التحكيم - من كل حكم - .
١٠٠	رسم التصديق على كل مريضة مهما كان عدد التواقيع عليه .
٣٠٠	رسم التصديق على مضمون الكفالات
١٠٠	رسم التصديق على كل عقد ايجار واستئجار .
١٠٠	رسم التفسير على كل تاريخ معين والتفسير على الدفاتر التجارية .

اما التصديق على المعاملات الخاصة بالاتراض الزراعي فتعفى من هذه الرسوم .

ج - يستوفي رسم قدره واحد بالالف من قيمة فواتير البضائع المصدرة عند التصديق على منها البضاعة على ان لا يزيد الرسم على عشرين دينارا وان لا يقل عن دينار واحد من كل فاتورة .

١٩١٧-١-٢١

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان وزير السياحة والاثار بالوكالة المهندس عبدالهادي المجالي	وزير المعدل عبدالكريم الدغمي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير المياه والري المهندس ميمر قهوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبيشات
وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريمما خلف
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الدويب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل
وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس	وزير التعمير المهندس منير صوبير	وزير المعمل الدكتور عبدالعظيم الشخاينة
وزير دولة مفلح الزهيمبي	وزير القائمة الدكتور احمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير دولة محمد عبداللطيف الهويل	وزير الشباب محمد داوديه	وزير دولة محمد عودة نجادات
وزير الدرية والتعليم الدكتور منذر المصري	وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خالد الداحية
وزير الاعمال الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال ناصر	وزير التنقل المهندس ناصر السوزي

هذا من اصل

## نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٢١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في المعهد القضائي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في المعهد القضائي الأردني لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٨ - لسنة ١٩٩٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة - من النظام الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :-  
١ - يصرف للمحاضر غير المتفرغ من كل ساعة زمنية بتدريسها فعلا في المعهد المبلغ المبين فيما يلي :-  
١ - ١٨ دينارا للحاصل على درجة الدكتوراه وله خبرة أكاديمية في التدريس لمدة لا تقل عن خمس سنوات .  
٢ - ١٨ دينارا للقاضي في محكمة التمييز أو في محكمة العدل العليا ورئيس النيابة العامة في كل منهما ، ورئيس محكمة الاستئناف النظامية ، والقاضي المتقاعد الذي سبق له أن شغل أحد هذه الوظائف .  
٣ - ١٢ دينارا للمحاضر من غير الفئات المخصوص عليها في البندين ١ و ٢ - من هذه الفقرة .

ب - تصرف المكافآت التالية إن تقدم للمعهد أي من الأعمال المبينة أدناه :-  
١ - ٤٠ دينارا مقابل وضع مناهج دراسي من كل ساعة من الساعات المعتدة للمواد المقررة في المعهد .  
٢ - ٤٠ دينارا مقابل وضع مناهج تدريبي يعادل ساعة معتمدة واحدة .  
٣ - ٨٠ دينارا لقاء الاشراف على كل بحث من بحوث طلاب المعهد إضافة إلى ما يستحقه لقاء الاشتراك في لجان المناقشة .  
٤ - ٤٠ دينارا لكل عضو من المشاركين في مناقشة أي بحث يقدم في المعهد .  
٥ - ٧ دنائير مقابل كل ساعة زمنية للمراقب في الامتحان النهائي لأي مسيل دراسي ، وامتحان مسابقة والعمل مع لجنة مسابقة .  
٦ - ٣ دنائير مقابل كل ساعة زمنية إن يؤدي الخدمات اللازمة للمراقبين في الامتحانات المشار إليها في البند - من هذه الفقرة .

ج - تصرف مكافأة مالية مقدارها - ١٥٠ - دينارا لكل عضو من امضاء لجنة مسابقة التبول في المعهد مقابل اشتراكه في اعمالها .  
١٩٩٧-١-٢١

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير السياحة والآثار والوكالة المهندس عبدالهادي المجالي	وزير المعدل عبدالكريم الدغمسي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي أبو الغراب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيخشات
وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوتاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الجباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الخويص	وزير عولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل
وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس	وزير التوطين المهندس منير صوير	الممثل وزير الدكتور عبدالحافظ الشخاينة
وزير دولة مفلسح الرحيمسي	وزير القانون الدكتور أحمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الشباب محمد داوديه	وزير دولة محمد عوده تجادات
وزير التربية والتعليم الدكتور منير المصري	وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خالد الداحنة
وزير الاملا الدكتور مروان المنصر	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال ناصر	وزير التنقل المهندس ناصر اللوزي

هكذا من الأصل





المادة ٨ - يلغى نص المادة ٢- من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
 ١ - يؤمن البنك الرعاية الطبية داخل المملكة للموظف وافراد عائلته .  
 ب - يؤمن البنك الرعاية الطبية داخل المملكة للموظف الذي تنتمي خدمته من البنك لاحد الاسباب المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ - من الفقرة ١- من المادة ٧٨- من هذا النظام ولكل من افراد عائلته .  
 ج - تحدد جميع الشؤون المتعلقة بالرعاية الطبية وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس بناء على تنسيب المحافظ .

المادة ٩ - يلغى نص المادة ٣- من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
 ١ - اذا رأت اللجنة الطبية الحكومية المختصة ضرورة معالجة الموظف خارج المملكة يدفع البنك ما يلي وفقا للحدود الملحق التي يقرها المجلس لهذه الغاية بناء على تنسيب المحافظ .  
 ١ - نفقات السفر والرعاية الطبية اذا تمت المعالجة داخل المستشفى .  
 ٢ - علاوات السفر المقررة بموجب نظام الانتقال والسفر عن كل ليلة يقضيها في الخارج اذا تمت المعالجة خارج المستشفى بالإضافة الى نفقات السفر والرعاية الطبية .  
 ب - اذا رأت اللجنة الطبية الحكومية المختصة ضرورة معالجة أي فرد من افراد عائلة الموظف المشمولين بالرعاية الطبية خارج المملكة يحصل البنك ٥٠ ٪ من نفقات السفر والرعاية الطبية وفقا للحدود الملحق التي يقرها المجلس لهذه الغاية بناء على تنسيب المحافظ .  
 المادة ١٠ - تعدل المادة ٦٤- من النظام الاصلي بالقضاء عبارة - خمسة امثال - الواردة فيها والاستعاضة منها بعبارة ( سبعة امثال ) .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٥- من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
 يحدد المجلس بناء على تنسيب المحافظ ما يلي وذلك بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .  
 ١ - مقدار علاوات انهاء الصناديق وموظفي قسم الخزينة وحملة مفاتيح الغرف المحصنة وما في حكمها .  
 ب - نفقات المصنف والنشاطات الاجتماعية التي يتحملها البنك من موظفيه .

المادة ١٢ - تعدل المادة ٧٨- من النظام الاصلي على النحو التالي : -  
 اولا : بالقضاء نص البند ٣- من الفقرة ٢- منها والاستعاضة منه بالنص التالي : -  
 ٢ - مكانة نهاية الخدمة المتجمعة في صندوق تعويض نهاية الخدمة المنبثا لهذه الغاية في البنك وتدفع له على اساس راتبه الشهري الاخير الخاضع للضمان الاجتماعي وذلك كما يلي : -

- راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي لا تتجاوز مدة خدمته في البنك - ٥ سنوات .  
 - راتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تزيد مدة خدمته في البنك على - ٥ سنوات ولا تتجاوز - ١٠ سنوات .  
 - راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تتجاوز مدة خدمته في البنك - ١٠ سنوات .

ثانيا : باضافة الفقرة ج- التالية اليها :

ج - اذا انتهت خدمة الموظف بسبب الوفاة فيدفع لورثته الشرعيين المبالغ التالية بالاضافة الى التمويضات المنصوص عليها في الفقرة ب- من هذه المادة : -  
 ١ - راتبه الكامل مع علاواته عن الشهر الذي توفي فيه .  
 ٢ - راتبه الكامل مع علاواته عن شهرين اثنين آخرين .

١٩٩٧-٢-٤

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
 ووزير الدفاع  
 عبدالكريم الكباريتي

وزير  
 الاشغال العامة والاسكان  
 المهندس عبدالهادي المجالي

وزير  
 المياه والري  
 المهندس سمير قحوار

وزير  
 الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
 الدكتور عبدالرزاق طهيشات

وزير  
 التخطيط  
 الدكتورة ريم خلف

وزير  
 دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
 هشام القيسر

وزير  
 العمل  
 الدكتور عبدالعاطف الشخاينة

وزير  
 دولة  
 محمود عبداللطيف الهويمل

وزير  
 التربية والتعليم  
 الدكتور منذر المصري

وزير  
 الاعلام  
 الدكتور مروان المعشر

وزير  
 التعليم العالي  
 الدكتور عبدالله النصور

وزير  
 العدل  
 عبدالكريم الدغمي

وزير  
 الصناعة والتجارة  
 المهندس علي ابو الراغب

وزير  
 الصحة  
 الدكتور عارف البطاينة

وزير  
 الطاقة والوقود المعدنية  
 الدكتور هاشم العباس

وزير  
 التنمية الاجتماعية  
 المهندس حماد ابو جاموس

وزير  
 دولة  
 مفلح الرحيمسي

وزير الشباب ووزير  
 الثقافة بالوكالة  
 محمد داودنيه

وزير  
 المالية  
 مروان عوشي

وزير  
 التنمية الادارية  
 الدكتور كمال ناصر

وزير  
 الداخلية  
 الدكتور موسى خليفات

وزير  
 البريد والاتصالات  
 جمال الصرايرة

وزير  
 السياحة والاكر  
 الدكتور صالح ارشيدات

وزير الاوقاف والشؤون  
 والمتنوعات الاسلامية  
 الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
 دولة للشؤون البرلمانية  
 محمد الذويش

وزير  
 التعمير  
 المهندس منير صوير

وزير  
 الزراعة  
 الدكتور مصطفى شنيكات

وزير  
 دولة  
 محمد عوده نجادات

وزير  
 دولة للشؤون الخارجية  
 خالد الدادحة

وزير  
 النقل  
 المهندس ناصر السوي

هكذا من الاصل

## نخس الحسفن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٤  
نأمر بوضع النظام الآتى :-

نظام رقم ١٢ - لسنة ١٩٩٧  
نظام معدل لنظام المستخدمين فى البنك المركزى الأردنى

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام المستخدمين فى البنك المركزى الأردنى لسنة ١٩٩٧ ) ،  
ويقرأ مع النظام رقم ٧ - لسنة ١٩٩٧ المشار إليه فيما يلى بالنظام الأصلى وما طرأ عليه  
من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلقى نص المادة ٣ - من النظام الأصلى ويستعاض عنه بالنص التالى :-  
- يطبق هذا النظام على المستخدمين المعينين فى إحدى وظائف الملاك الدائمة ولا يطبق على  
عمال المياومة الذين يعينهم المدير وإنما تطبق على هؤلاء أحكام قانون العمل السورى  
المعمول .

المادة ٣ - تعدل المادة ٤ - من النظام الأصلى على النحو التالى :-  
اولاً : بالفاء نص الفقرة ١ - منها والاستعاضة عنه بالنص التالى :-  
١ - تحدد وظائف ملك المستخدمين ورواتبهم والحد الأعلى لزياداتهم السنوية على الوجه

التالى :-  
الوظيفة الحد الأدنى والأعلى للراتب الحد الأعلى للزيادة  
الشهرى بالدينار السنوية بالدينار

٦	٢٢٨-٦٨	نفسى / أ
٥	٢٥٢-٥٢	نفسى / ب
٥	٢٧٤-٧٤	سائق باص
٥	٢٥٢-٥٢	سائق سيارة
٥	٢٥٥-٥٥	سائق دراجة نارية
٤	٢٣٠-٧٠	مشرف مقصف
٤	٢٠٢-٤٢	طاهى
٤	٢٠٢-٤٢	مأمور مقسم
٤	٢٠٢-٤٢	بستاني
٤	٢٠٢-٤٢	حارس منسى
٤	٢٠٢-٤٢	مراسل

ثانياً : بالفاء عبارة - لمدة اتصال خمس سنوات - الواردة فى نهاية الفقرة ١ -  
والاستعاضة عنها بعبارة - لمدة اتصال خمس سنوات -

المادة ٤ - تعدل المادة ٥ - من النظام الأصلى بإضافة الفقرة ٥ - بالنص التالى إليها :-  
و - ١ - تمنح علاوة اضافية حدها الأعلى ٣٠ ٪ من الراتب الأساسى لوظائف معينة فى  
شهر صعبوبة العمل فيها ومسؤوليتها .  
٢ - تحدد الوظائف التى تنطبق عليها أحكام البند ١ - من هذه الفقرة ونسبة العلاوة  
لكل منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .  
٣ - تمنح هذه العلاوة بقرار من المحافظ بناء على تنسيب اللجنة ويوقف المحافظ صرف  
هذه العلاوة عند زوال السبب الذى منحت لاجله .

المادة ٥ - يلقى نص الفقرة ١ - من المادة ٢٣ - من النظام الأصلى ويستعاض عنه بالنص التالى :-  
ب - يستحق المستخدم من الوظائف الأخرى اجازة سنوية على النحو التالى :-  
١ - ١٤ يوماً لمن تقل خدمته فى البنك من ٥ - سنوات .  
٢ - ٢١ يوماً لمن تبلغ خدمته فى البنك ٥ - سنوات فأكثر .

المادة ٦ - تعدل المادة ٢٨ - من النظام الأصلى بالفاء عبارة - ٦٠ يوماً - الواردة فيها والاستعاضة  
عنها بعبارة - ٩٠ يوماً - .

المادة ٧ - يلقى نص المادة ٣٢ - من النظام الأصلى ويستعاض عنه بالنص التالى :-  
١ - يؤمن البنك الرعاية الطبية داخل المملكة للمستخدم وأفراد عائلته .  
ب - يؤمن البنك الرعاية الطبية داخل المملكة للمستخدم الذى تنتهى خدمته من البنك لأحد  
الأسباب المنصوص عليها فى البند ١ - ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من الفقرة ١ - من المادة  
٤ - ٦ - من هذا النظام ولكل من أفراد عائلته .  
ج - تحدد جميع الشؤون المتعلقة بالرعاية الطبية وفقاً للتعليمات التى يصدرها المجلس بناء على  
تنسيب المحافظ .

المادة ٨ - يلقى نص المادة ٣٣ - من النظام الأصلى ويستعاض عنه بالنص التالى :-  
١ - إذا رأت اللجنة الطبية الحكومية المختصة ضرورة معالجة المستخدم خارج المملكة  
فيدفع البنك ما يلى وفقاً للحدود العليا التى يقرها المجلس لهذه الغاية بناء على  
تنسيب المحافظ :-

١ - نفقات السفر والرعاية الطبية إذا تمت المعالجة داخل المستشفى .  
٢ - علاوات السفر المقررة بموجب نظام الانتقال والسفر للموظف الذى يعادل راتبه راتب  
ذلك المستخدم من كل ليلة يقضيها فى الخارج بالإضافة الى نفقات السفر والرعاية  
الطبية إذا تمت المعالجة خارج المستشفى .

ب - إذا رأت اللجنة الطبية الحكومية المختصة ضرورة معالجة أى فرد من أفراد عائلته  
المستخدم المشمولين بالرعاية الطبية خارج المملكة فيتحمل البنك ٥٠ ٪ من نفقات السفر  
والرعاية الطبية وفقاً للحدود العليا التى يقرها المجلس لهذه الغاية بناء على تنسيب  
المحافظ .

هذه هي الأصل

المادة ٩ - تعدل المادة ٣٦ - من النظام الأصلي بالقاء عبارة - خمسة أمثال - الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( سبعة أمثال ) .

المادة ١٠ - تعدل المادة ٣٧ - من النظام الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة ١ - وإضافة الفقرة ٢ - التالية إليها : -

ب - يتحمل البنك نفقات المصنف والنشاطات الاجتماعية لمستخدميه وتحدد هذه النفقات وتنظم بتعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المحافظ .

المادة ١١ - تعدل المادة ٤٦ - من النظام الأصلي على النحو التالي : -

أولاً : بإلغاء نص البند ٣ - من الفقرة ٢ - منها والاستعاضة منه بالنص التالي : -  
٣ - مكافأة نهاية الخدمة التجمعية في صندوق تعويض نهاية الخدمة المنشأ لهذه الغاية في البنك وتدلج له على أساس راتبه الشهري الأخير الخاضع للضمان الاجتماعي وذلك كما يلي : -

- راتب شهر من كل سنة من سنوات الخدمة للمستخدم الذي لا تتجاوز مدة خدمته في البنك سنة - سنوات .

- راتب شهر ونصف من كل سنة من سنوات الخدمة للمستخدم الذي تزيد مدة خدمته في البنك على - سنوات ولا تتجاوز - سنوات .

- راتب شهرين من كل سنة من سنوات الخدمة للمستخدم الذي تتجاوز مدة خدمته في البنك - سنوات .

ثانياً : بإضافة الفقرة ج - التالية إليها :

ج - إذا انتهت خدمة المستخدم بسبب الوفاة يدفع لورثته الشرعيين المبالغ التالية بالإضافة إلى التعويضات المنصوص عليها في الفقرة ٢ - من هذه المادة : -

١ - راتبه الكامل مع علاواته من الشهر الذي توفي فيه .

٢ - راتبه الكامل مع علاواته عن شهرين اثنين آخرين .

١٩١٧-٢-٤

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
وزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير  
الاستغال العامة والإسكان  
المهندس عبدالهادي المجالي

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قعوار

وزير  
الشؤون البلدية والتربية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طيبيشات

وزير  
التخطيط  
الدكتورة ريماء خلف

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التسل

وزير  
المعمل  
الدكتور عبدالحافظ الشفانبة

وزير  
دولة  
محمود عبداللطيف الهويل

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور منذر المصري

وزير  
الاعمال  
الدكتور مروان المعشر

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النصور

وزير  
المسند  
عبدالكريم الدغمي

وزير  
الصناعة والتجارة  
المهندس علي أبو الراغب

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدياس

وزير  
التنمية الاجتماعية  
المهندس حماد أبو جاموس

وزير  
دولة  
مفلح الرحيمي

وزير الشباب ووزير  
التجارة بالوكالة  
محمود داوديه

وزير  
المالية  
مروان حوضي

وزير  
التنمية الادارية  
الدكتور كمال ناصر

وزير  
الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير  
السياحة والآثار  
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الاوقاف والشؤون  
والمقتضات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الدويب

وزير  
التعمير  
المهندس منير صوير

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير  
دولة  
محمود عوده نجادات

وزير  
دولة للشؤون الخارجية  
خالد المداحنة

وزير  
النقل  
المهندس ناصر اللوزي

هكذا من الصل



## نخب الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩١٧/٢/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٢ - لسنة ١٩١٧

نظام معدل لنظام إلغاء الأجهزة الحكومية في

الضفة الغربية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام إلغاء الأجهزة الحكومية في الضفة الغربية لسنة ١٩١٧ ) ،  
ويقرأ مع النظام رقم - ٢٨ - لسنة ١٩٨٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من  
تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة - ب - من المادة - ٢ - من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخرها  
- وذلك على النحو الذي يحدده مجلس الوزراء لهذا الاستفتاء بقرارات تصدر منه لهذه  
الغاية كلما دعت الضرورة الى ذلك - .

١٩١٧-٢-٦

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
ووزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير  
الاستغال العامة والاسكان  
المهندس عبدالهادي المجالي

وزير  
المياه والري  
المهندس سمير قعوار

وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طيبشات

وزير  
التخطيط  
الدكتورة ريم خلف

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التسل

وزير  
العمل  
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكسات

وزير  
دولة  
محمد عودة نجادات

وزير  
دولة الشؤون الخارجية  
خالد المداحنة

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله النصور

وزير  
المعدل  
عبدالكريم الدغمي

وزير  
الصناعة والتجارة  
المهندس علي ابو الراغب

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدباس

وزير  
التنمية الاجتماعية  
المهندس حماد أبو جاموس

وزير  
دولة  
مفلح الرحيمسي

وزير  
دولة  
محمود عبداللطيف الهويل

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور منذر المصري

وزير  
التنمية الادارية  
الدكتور كمال ناصر

وزير  
الداخلية  
الدكتور موسى خليفات

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير  
السياحة والآثار  
الدكتور صالح ارشيدات

وزير  
الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الفويجب

وزير  
التعمير  
المهندس منير صوير

وزير  
القائمة  
الدكتور احمد القضاة

وزير  
الشباب  
محمد داوودية

وزير  
المالية  
مروان عوض

وزير  
النقل  
المهندس ناصي اللوزي

هذه هي الأصل

## نخون الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٢/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام رقم - ١٤ - لسنة ١٩٩٧

#### نظام معدل لنظام المصالحات الموحدة للموظفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام المصالحات الموحدة للموظفين لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ مع النظام رقم - ٢٣ - لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢ - تعدل الفقرة - ج - من المادة - ٦ - من النظام الأصلي بالنسبة ٩٠٪ الواردة فيها والاستعاضة عنه بالنسبة ١٢٠٪ .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة - أ - من المادة - ٨ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - لمجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير أن يجعل دوام العمل الرسمي في أي دائرة أو في أي قسم منها لآلة ثماني ساعات يومياً أو أكثر ويمنح الموظف الذي يعمل بموجب ذلك الدوام بدل عمل إضافي يتراوح بين ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من الراتب الأساسي .

١٩٩٧-٢-٦

### الحسين بن طاهر

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم الخباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النصور	وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات
وزير الاقتصاد العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي	وزير المعدل عبدالكريم الدغمسي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الغراف	وزير السياحة والآثار الدكتور صالح ارشيدات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والملاذات الاسلامية الدكتور عبدالسلام الفبادي
وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الدويسب
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام النسل	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس	وزير التعمير المهندس منير صوبير
وزير العمل الدكتور عبدالحافظ الشخاينة	وزير دولة مفلاح الرحيمسي	وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة
وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الشباب محمد داووديه
وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير التربية والتعليم الدكتور منذر المصري	وزير المالية مروان عوض
وزير دولة للشؤون الخارجية خالد الداحنة	وزير الامام الدكتور مروان المعشر	وزير النقل المهندس ناصر الكوزي

هكذا من الأصل

## نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٢  
ناصر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٥ - لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ مع النظام رقم - ١ - لسنة ١٩٩٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعمل النظام الأصلي بالقائه المادة - ٧ - الواردة فيه ويعد ترتيب المادة - ٨ - منه برقم - ٧ -

١٩٩٧-٢-٢٢

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النشور	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي	وزير المباني عبدالكريم الدغمسي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير المياه والري المهندس سمير قموار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو ارقاب	وزير السياحة والآثار الدكتور صالح ارشيدات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق تبيشات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الجباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد النويجب
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير التنمية الاجتماعية المهندس جمال ابو جاموس	وزير التموين المهندس منير صوبر
وزير العمل الدكتور عبدالحافظ الشخاينة	وزير دولة مفلح الرحيمسي	وزير القانون الدكتور احمد القضاة
وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الشباب محمد داوديه
وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خالد الخالصة
وزير الاسكان الدكتور مروان المعشر	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال ناصر	وزير العدل المهندس ناصر السوزي

هكذا من الأصل



• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٤٢ - تاريخ ٢٣-١١-١٩٩٦ المنصن البروتوكولات المذكورة تاليا التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
في مجال الخدمات الطبية

تجسيدا للملاقات الاخوية والتاريخية التي تربط البلدين الشقيقين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاردنية الهاشمية ورغبة منهما في تديم عرى الاخوة والتعاون بما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين خاصة في المجال الصحي .  
وعلا بما جاء في محضر زيارة معالي السيد وزير الصحة والسكان للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، للمملكة الاردنية الهاشمية في الفترة من ١٠ الى ١٤ جويلية ١٩٩٦ ومحضر اجتماع اللجنة الجزائرية الاردنية المشتركة في دورتها الاولى المنعقدة في عمان للفترة من ٢٧ جويلية ١٩٩٦ الى ١ اوت ١٩٩٦ .

وبناء على الزيارة التي قام بها معالي وزير الصحة للمملكة الاردنية الهاشمية للجزائر في الفترة من ٣١ اكتوبر ١٩٩٦ لغاية ٦ نوفمبر ١٩٩٦ بدعوة من معالي وزير الصحة والسكان للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

اتفق الطرفان على ما يلي : -

المادة الاولى : يقوم الطرف الاردني باستقبال المرضى الجزائريين لتلقي العلاج في مستشفيات المملكة الاردنية الهاشمية ذات الاختصاص .

المادة الثانية : لغايات التدريب والتعليم يستقبل الطرف الاردني اطباء الاختصاص الجزائريين في كافة المجالات الطبية المتخصصة بما في ذلك جراحة القلب وجراحة الاعوية الدموية وامراض القلب وزراعة الكلى .

المادة الثالثة : يقوم الطرف الاردني باستقبال وفود طبية جزائرية متخصصة للاطلاع والتعرف على المراكز الطبية والخدمات التي تقدمها والبحث عن امكانيات التعاون بين البلدين .

تمت  
الصادرة في عمان بتاريخ ١٤ جويلية ١٩٩٦  
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المادة الرابعة : يقوم الطرف الجزائري باستضافة اطباء اختصاصيين اردنيين لاجراء العمليات الجراحية في حال توفر الامكانيات الفنية ولغايات تدريب اطباء الجزائريين .

المادة الخامسة : يعمل الطرفان على توفير كافة التسهيلات الضرورية لتطبيق ما جاء في هذا البروتوكول وعلى وجه الخصوص الجزء المتعلق بمعالجة المرضى الجزائريين .

المادة السادسة : يقوم الطرفان بمعد اتفاقية تحدد اليات تنفيذ مواد هذا البروتوكول من النواحي الفنية والمالية والادارية .

المادة السابعة : يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه بين الطرفين .  
حرر هذا الاتفاق بالجزائر في نسختين باللغة العربية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ١٤١٧ الموافق ٤ نوفمبر ١٩٩٦ .

عن حكومة  
المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور عارف البطاينة  
وزير الصحة

عن حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاستاذ يحيى قيسوم  
وزير الصحة والسكان

هكذا من المصادق



**بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
في مجال الصيدلة والدواء**

تجسيدا للملائمات الاخوية والتاريخية التي تربط البلدين الشقيقين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الاردنية الهاشمية ورغبة منهما في تدعيم عرى الاخوة والتعاون بينهما بخدم مصلحة البلدين الشقيقين خاصة في مجال الادوية واللقاحات البشرية والبيطرية .  
وعلا بما جاء في محضر زيارة معالي السيد وزير الصحة والسكان للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، للمملكة الاردنية الهاشمية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ جويلية ١٩٩٦ ومحضر اجتماع اللجنة الجزائرية الاردنية المشتركة في دورتها الاولى المنعقدة في عمان للفترة من ٢٧ جويلية ١٩٩٦ إلى ١ أوت ١٩٩٦ .

وبناء على الزيارة التي قام بها معالي وزير الصحة للمملكة الاردنية الهاشمية للجزائر في الفترة من ٣١ أكتوبر ١٩٩٦ بدمشق من معالي وزير الصحة والسكان للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

اتفق الطرفان على ما يلي : -

**الباب الاول : في مجال الادوية واللقاحات البشرية**

**المادة الاولى : التبادل التجاري**

اتفق الطرفان على اعتماد سعر بلد المنشأ كمعيار في مجال تسعير الادوية لدى الطرفان .

**المادة الثانية : تسجيل الادوية**

اتفق الطرفان على اعتماد تسجيل الاصناف المنتجة في أي من البلدين لدى الطرف الاخر على أن يقدم الوثائق المطلوبة .  
ويتم التنسيق بين دائرتي التسجيل في البلدين لاجل توحيد نظام تسجيل البلدين اذا امكن .

**المادة الثالثة : الانشاج والاستثمار**

اتفق الطرفان على ان يتم في المدى القريب العمل على انتاج وتسويق الادوية والمواد الأولية المصنعة في الجزائر بموجب اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار التي ستوقع بين البلدين ضمن الاطار القانوني المعمول به في الجزائر .  
وتم اقتراح انشاء مؤسسة مشتركة لانتاج وتسويق المواد الأولية مع شركة - صيدال - .

**المادة الرابعة : تبادل الخبرات**

اتفق الطرفان على تبادل الخبرات في مجال تصنيع الادوية والرقابة النوعية وتدريب الكفاءات .

**المادة الخامسة : التسويق المشترك**

اتفق الطرفان على التسويق المشترك لمنتجات البلدين لاستفادة الطرفين من مراكز التسويق في مختلف الدول .

**المادة السادسة :**

أكد الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات حول الاتفاقات التجارية الدولية التي سيوقعها الطرفان بما يخدم المصلحة المشتركة .

**الباب الثاني : في مجال الادوية واللقاحات البيطرية**

**المادة السابعة :**

تم الاتفاق بأن ما يطبق على الادوية واللقاحات البشرية يطبق على الادوية واللقاحات البيطرية .

**الباب الثالث : في مجال بنك الدم**

**المادة الثامنة :**

اتفق الطرفان على تبادل الخبرات خاصة في مجال التنظيم والرقابة على الدم ومشتقاته .  
يدخل بروتوكول الاتفاق هذا حيز التنفيذ بتاريخ تبادل الطرفين لوثائق المصادقة عليه .

حرر هذا البروتوكول وتم التوقيع عليه في الجزائر يوم الاثنين ٢٢ جمادي الثاني عام ١٤١٧ الموافق ٤ نوفمبر ١٩٩٦ .

عن حكومة  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزير الصحة  
المختور عارف البطاينة

عن حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزير الصحة والسكان  
الاستاذ يحي قيسوم

ملحق من الملحق

## اعلان

مصادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

• يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحلت القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون انتخاب لجلس النواب ، المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٣٩١٧ تاريخ ١٨-٨-١٩٩٣ الى مجلس الامة فقال منه قبولاً وأصبح قانوناً دائماً بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازامه ١٩٩٧-٢-٢٥

رئيس الوزراء  
عبد الكريم الكباريتي

## الشروط الصحية

لانتاج المواد البلاستيكية المستعملة

للمواد الغذائية او الدوائية او مياه الشرب

صادرة بموجب المادة ١٢ من قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣

- ١ - يشترط على كل مصنع يقوم او ينوي القيام بانتاج ميوافق او انابيب او اي مواد بلاستيكية مخصصة للاتصال بالمواد الغذائية او الدوائية او مياه الشرب ان يحصل على ترخيص موافقة خطية من وزارة الصحة قبل البدء بالانتاج .
- ٢ - يقدم المصنع المعنى شهادات مصدقة حسب الاصول من بلد المنشأ لاي مادة اولية او مضاعفات تدخل في عملية التصنيع ؛ تفيد بان هذه المواد مسموح باستعمالها في انتاج مواد بلاستيكية للاستعمالات الغذائية والياية ، ومسموح استخدامها في بلد المنشأ لنفس الغرض .
- ٣ - يسمح باستعمال المواد الخام البكر فقط لمصنعي عمليات التصنيع ولا يجوز استعمال المواد البلاستيكية الجروشة او المستعملة سابقاً وبأي نسبة كانت .
- ٤ - يلتزم المصنع باعتماد طرق التصنيع الجيدة - Good Manufacturing الموصى بها من قبل الشركة المصنعة للمواد الخام .
- ٥ - تكتب عبارة - صنف غذائي - على كل قطعة من المنتج وبشكل واضح وغير قابل للزالة او التغير .
- ٦ - تتولى وزارة الصحة جمع عينات من المواد الاولى والمنتج النهائي وارسلها للفحص المخبري داخل او خارج المملكة وعلى نفقة صاحب المصنع للتأكد من مأمونيتها ومطابقتها لشروط الاتصال بالمواد الغذائية .
- ٧ - يلتزم المصنع بأي مواصفة قياسية تصدر بموجب قانون المواصفات والمقاييس رقم ١٥ لسنة ١٩٩٤ .
- ٨ - كل من يخالف أي من هذه الشروط يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في القانون المذكور .
- ٩ - تصبح هذه الشروط نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

ملحق من الملحق